

الوصي ضمن وقال ابن ابي شجرة لا ارى الذهب  
الفضة ولكن ارى الابل والبقر والغنم وما ظهر وما  
غاب لم اطلبه ذلك ابن المنذر في الاسراف وقال مالك  
والشافعي وابن حنبل يحدون الزكاة في مالها ويطلبها الوصي  
والولي بالاداء ويأثم بالترك وان لم يخرج الولي وجب  
عليها بعد البلوغ والافاقه اخراجها لما مضى من السنين  
وعبان الشافعية لا يجبا الزكاة عليهما بل يجب عليهما  
وعبان الحنابلة الوجوب عليهما ذكر في المغني واحتجوا  
بما روي عن النبي عليه السلام انه قال ابتعوا في اموال  
اليتامى خيرا لا ياكلها الصدقة فيه ثلاثة احاديث  
مدارها على عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده احدها  
فيه النبي بن الصباح عن عمرو بن شعيب وفي الثاني  
من ذلك عن ابي اسحاق الشيباني عن عمرو وفي الثالث  
محمد بن عبد الله العريزي عن عمرو ان المثنى بن الصباح  
فقد قال احد لا يساوي شيئا وقاله الرازي ايضا وقال  
النسائي متروك الحديث وقال البيهقي ليس بشيء وفي الثالث  
من ذلك بن علي وقال ابن حبان كان يرفع المراسيل  
ويستد الموقوفات من سوء حفظه فلما فخر في ذلك  
استحق الترك وقال الدارقطني مع تعصبه انه من  
كلام عمرو والرازي عن مندل بن عبيد بن اسحاق العطار  
وهو ضعيف وانما محمد بن عبد الله العريزي فقد  
قال الدارقطني كان ضعيفا واحاديث عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده في الجملة ضعاف قال يحيى بن سعيد  
حديث عمرو واه عندنا وقال ابو حاتم بن حبان الحافظ  
لا يجوز الاحتجاج بما رواه عمرو عن ابيه عن جده لانه  
لا يخلوا اتان يكون مرسل

لا يخلوا اتان يكون مرسل او منقطعاً لان عمر ابن  
شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فان  
اراد جده محمداً فهو لا صحة له فيكون مرسل او اراد  
بجده عبد الله فابن شعيب لم يلق عبد الله فيكون منقطعاً  
وقال الدارقطني جده الادب محمد ولم يذكر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وجده الاعلى عمرو بن العاص ولم يذكره شعيب  
وجده الاوسط عبد الله وقد ادركه فاذا لم يسمه لا يخرج  
عن الارسل وقال شمس الدين بسبب انه الفرج احاديث  
عمرو بن شعيب لا يصح عند الحداد من اهل الصنعة  
والعريزي ضعيف باتفاقهم وعن سعيد بن المسيب عن  
عمرو بن قوفاء عليه قال البيهقي اسناد صحيح قال صاحب  
الامام وفيه من النظر ما في قيل في سماع سعيد بن عمرو  
وعدم سماعه وقالوا ايضا انها حق مالم يوجب مالها  
كالخراج مالم ينفق الابوين والزوجات والعسر  
والخراج وصدقة الفطر واحتج الشافعي بمرسل يوسف  
ابن مالك ومولا يحيى اليمرسل ابن المسيب وقاسوا  
على البالغ العاقل قال دكن الدين امام زاده وهذا  
ينقول عن الشافعي ولنا قوله عليه السلام في الصحيح  
رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم فاذا مضى  
على مال الصبي سنون كثيرة ولم يخرج زكاة ماله حتى  
بلغ الصبي يجب عليه اخراج زكاة ماله عن السنين  
الماضية فاذا لم يخرجها ياتم بذلك والتصنيف قال  
شمس الائمة السرخسي رحمه الله الوجوب يختص  
بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القول بوجوبها  
في ذمة الصبي وفيه توجيه الخطاب عليه ولا انها احد